التحولات الاجتماعية والسياسية
وانعكاساتها على تغير الدستور المصرى*

عبد الفتاح علام **

مقدمة

شهدت مصر فى السنوات القليلة الماضية منذ اندلاع أحداث ثورة ٢٥ يناير وحتى الوقت الحالى تطورًا فى الحياة الدستورية المصرية ظهر هذا الاهتمام جراء التحولات الاجتماعية والسياسية التى شهدها المجتمع المصرى، ولعل حركة التحولات الاجتماعية والسياسية التى شهدها المجتمع امتدت إلى زمن بعيد فلم تكن وليدة قيام ثورة ٢٥ يناير، ولكنها قد بدأت مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فكان هذا الحدث هو بؤرة التحولات الاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى منذ أن نشأت الجمهورية المصرية الأولى.

فقد دأب الباحثون على دراسة آثار التحولات الاجتماعية والسياسية على جوانب شتى مثل: التعليم والاقتصاد والصحة والإسكان والسكان ...إلخ، ولكن يبقى شئ مهم ناتج عن دراسة هذه التحولات ألا وهو انعكاساتها على تغير الدستور المصرى، ففى مرات التغيير التى تعرض لها الدستور المصرى قد مر بظروف مجتمعية مختلفة، وجد الباحث ضرورة دراسة هذه الظروف المجتمعية فى صورة التحولات التى تتم فى المجتمع من أجل معرفة إلى أى مدى تأثر الدستور المصرى فى عملية تغيره أو تعديله بما حدث من تحولات.

* ملخص رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠١٥.

** مدرس مساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

لقد تم الاهتمام بهذه الإشكالية من جانب وطنى، ومن باب المسئولية الاجتماعية للباحثين فى مجال العلوم ولا سيما علم الاجتماع، ذاك العلم الذى نصّب هموم المجتمع، وقضاياه ومشكلاته تاجًا فوق رأسه داعمًا من هذا الاهتمام إلى إرساء قواعد مجتمع مستقر خال بعض الشيء من المشكلات والصراعات، ونظرًا لأن قضية الدستور المصرى من القضايا الاجتماعية الأصيلة لأن فحوى الدستور فى أصله أنه عقد اجتماعى نظر إليه فلاسفة وعلماء من أجل تكوين نظام اجتماعى مكتمل الأضلع والأركان، ولكى يحدد للإنسان آدميته ويصون له حقوقه ويجعله مدركًا ما عليه من واجبات.

إن المتأمل إلى الدستور المصرى يجده عانى كثيرًا من عدم الاستقرار فمصر منذ أن عرفت النظام الدستورى قد مرت بعدة دساتير، ويكفى أن نذكر أنه فى خلال السنوات الخمس السابقة قد تم إسقاط دستور فى مصر، وتم كتابة دستورين مكتملين، آخرهما نافذ حتى الآن وهو دستور ٢٠١٤، والأول تم إسقاطه فى عام واحد وهو دستور ٢٠١٢، ونظرًا لأن الدستور جزء من النظام الاجتماعى ثباته من ثبات النظام، وتغيره من تغير النظام، فقد عنى الباحث بالاهتمام بدراسة الدستور فى ضوء ما يحدث للمجتمع من تحولات على المستوى السياسى والاجتماعى.

وعلى ما تقدم نظم الباحث دراسته فى مجموعة من الفصول التى تعالج أبعاد دراسته حول التحولات الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على تغير الدستور المصرى وجاءت هذه الفصول فى ترتيبها كالآتى: الفصل الأول الإجراءات المنهجية للدراسة واشتمل على المشكلة، والأهمية، والأهداف، والتساؤلات، والمجالات، وطرق البحث، والمفاهيم الموضحة للدراسة، والفصل الثانى تحليل التراث والدراسات السابقة التى ارتبطت بعض الشيء بموضوع الدراسة وتوضيح مدى الاتفاق، والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الراهنة، والفصل الثالث واشتمل على التراث النظرى من خلال عرض لآراء المنظرين السابقين فى تفسير موضوع الدراسة من خلال عرض مقولات للمدارس الاجتماعية المختلفة التى توضح طبيعة المشكلة، والفصل الرابع

التحولات الاجتماعية وانعكاسها على تغير الدستور المصرى، واشتمل على الانفتاح الاقتصادى، والعولمة وثورة المعلومات، والخصخصة، والاحتجاجات والإضرابات، باعتبارها قضايا اجتماعية أثرت فى تغير المجتمع، والفصل الخامس التحولات السياسية وانعكاسها على تغير الدستور المصرى، وقد اشتمل على ثورة ١٩٥٢، والحياة الحزبية فى مصر، وحركات الإسلام السياسى، والتغيير الثورى فى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، والفصل السادس تاريخ الدساتير المصرية فى العهد الملكى، واشتمل على عرض لدستور ١٩٢٣، ودستور ١٩٣٠، حتى قيام ثورة ١٩٥٢، والفصل السابع تاريخ الدساتير المصرية فى العهد الجمهورى، واشتمل على مشروع دستور ١٩٥٤، ودستور ١٩٥٦، مرورًا إلى دستور ٢٠١٤، والفصل الثامن عرض نتائج الدراسة حول قضية التحولات الاجتماعية والسياسية، من خلال التحليل الكيفى لما جاء من استجابات للمبحوثين، والفصل التاسع عرض نتائج الدراسة حول قضية تأثر الدستور المصرى بالتحولات التى حدثت فى المجتمع، من خلال العرض الكيفى لما جاء من استجابات للمبحوثين، ثم ختم الباحث دراسته بالفصل العاشر الذى عرض نتائج الدراسة على مستوى الدراسة الميدانية وقضايا البحث، ثم عرض النتائج العامة للدراسة فى ضوء التساؤلات التى وضعها الباحث للدراسة.

أولًا: مشكلة الدراسة

مشكلة البحث تعبر عن فكرة أو رؤية يراد تفسيرها وتحليلها، وبعبارة أخرى فمشكلة البحث موضوع يثير الحيرة والتساؤل وإعمال الفكر فيه من أجل حله، وقد لاحظ الباحث على مدار السنوات الماضية ما طرأ على المجتمع المصرى من تحولات سواء على المستوى الاجتماعى، أم المستوى السياسى، وفى السياق نفسه تعرض الدستور المصرى إلى تغييره أكثر من مرة خلال الأعوام القليلة السابقة، الأمر الذى دفع الباحث إلى الاستشعار بإشكالية بحثية فى الربط بين ما يحدث من تحولات اجتماعية وسياسية فى المجتمع، وانعكاس ذلك على تغيير الدستور المصرى، مما دفع الباحث

إلى البحث والاستقصاء حول تحديد طبيعة العلاقة بين ما يحدث فى المجتمع من تحولات، وتغيير الدستور، فمنذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن تغير الدستور المصرى مرتين، المرة الأولى عندما أُسْقِط دستور ١٩٧١ بفعل ثورة ٢٥ يناير، والمرة الثانية عندما أُسْقِط دستور ٢٠١٢ بفعل ثورة ٣٠ يونيو، وقد لاحظ الباحث أن هذه ليست الحالة الأولى للتغير فى الدستور، بل إن الحالة الدستورية المصرية قد خضعت إلى التغيير أكثر من مرة فى ظروف اجتماعية معينة منذ أن تم الأخذ بالنظام الدستورى فى مصر، مما يثير الشغف إلى محاولة دراسة الحالة الاجتماعية المصرية فى تغيير الدساتير.

ثانياً: أهمية الدراسة

أهمية الدراسة الراهنة تأتى من صلب المجتمع المصرى لأنها تمس قضية ذات درجة عالية من الأهمية وهى الدستور المصرى باعتباره متغيرًا تابعًا يراد معرفة درجة تأثره بالمتغير المستقل، وهو التحولات الاجتماعية والسياسية التى تحدث فى المجتمع، ومن ثم فإن أهمية الدراسة تمثل فى:

١- إن الدراسات القائمة حول الدستور فى غالب الأمر ترتبط بالعلوم السياسية وعلم القانون، فى حين أن علم الاجتماع لم يدخر مزيدًا من الجهد فى دراسة جدلية العلاقة بين الدستور والمجتمع باعتبارهما كلاً لا ينفصل.

٢- قد تكون هذه الدراسة مؤشرًا للتعرف على العوامل التى تدفع الى تغيير الدستور المصرى من أجل ضبط عملية التغيير بدلا من التغيرات المتلاحقة بدون فائدة.

٣- محاولة لفهم واقع المجتمع المصرى من خلال دراسة نماذج التحولات الاجتماعية والسياسية البارزة فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ٢٠١٤.

ثالثًا: أهداف الدراسة

انطلقت الدراسة الراهنة من هدف رئيس مفاده التعرف على "التحولات الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على تغير الدستور المصرى" ومن هذا الهدف الرئيس نتج مجموعة من الأهداف الفرعية مثل:

١- التعرف على التحولات الاجتماعية البارزة فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ٢٠١٤ وانعكاسها على تغيير الدستور المصرى.

٢- التعرف على التحولات السياسية البارزة فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ٢٠١٤ وانعكاسها على تغيير الدستور المصرى.

٣- التعرف على مدى تأثر الدستور بالتحولات الاجتماعية والسياسية فى المجتمع المصرى.

٤- التعرف على الظروف والعوامل التى تقف خلف تغيير الدستور المصرى.

٥- التعرف على مدى المقاربة بين الدستور والواقع من خلال مدى إنفاذ مواد الدستور واقعيًا.

رابعًا: تساؤلات الدراسة

الدراسة الراهنة تنطلق من تساؤل رئيس مفاده "ما أثر التحولات الاجتماعية والسياسية على تغيير الدستور المصرى؟"، ومن هذا التساؤل تم استنباط مجموعة من التساؤلات الفرعية وهى:

١- ما أثر التحولات الاجتماعية البارزة فى الفترة من ١٩٢٥ حتى ٢٠١٤ على تغيير الدستور المصرى؟

٢- ما أثر التحولات السياسية البارزة فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ٢٠١٤ على تغيير الدستور المصرى؟

٣- ما مدى تأثر الدستور بالتحولات الاجتماعية والسياسية فى المجتمع المصرى؟

٤- ما الظروف والعوامل التى تقف خلف تغيير الدستور المصرى؟

٥- ما مدى المقاربة بين الدستور والواقع، وما مدى نفاذ مواده واقعيًا؟

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

اعتمدت الدراسة الراهنة على الدراسة الوصفية نظرًا لأن المنهج الوصفى هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمى المنظم لوصف ظاهرة، أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة، أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها.

ومن ثم تعد هذه الدراسة وصفية تحليلية تستهدف دراسة أثر التحولات الاجتماعية والسياسية وما تسببه من انعكاسات على تغير الدستور المصرى، من خلال الوصف لطبيعة التحولات الاجتماعية البارزة فى المجتمع فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ٢٠١٤، وكذلك وصف التحولات السياسية البارزة فى الفترة نفسها، وذلك للتعرف على مدى وجود علاقة ارتباطية بين هذه التحولات وتغيير الدستور المصرى.

١- أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة فى جمع البيانات على أداة "المقابلة المتعمقة"، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المحددة سبق إعدادها تدور حول موضوع الدراسة التى يقوم بها الباحث، وذلك لاكتشاف العلاقة بين الفرضية التى حددها الباحث، ومدى ارتباطها بالواقع بناءً على آراء المبحوثين.

وقد قسم الباحث دليل المقابلة إلى ثلاثة محاور رئيسة، المحور الأول: البيانات الأساسية وهو توضيح لبيانات المبحوثين من خلال رصد الحالة التعليمية، والمهنة، والسن، والنوع. المحور الثانى: التحولات الاجتماعية والسياسية فى المجتمع المصرى الفترة من ١٩٥٢ حتى عام ٢٠١٤، وأثرها على التغيير الدستورى، من أجل التعرف على أبرز التحولات البارزة على المستوى الاجتماعى والسياسى مثل: أثر ثورة ١٩٥٢، وأثر الانفتاح الاقتصادى، وأثر الخصخصة، وأثر العولمة وثورة المعلومات، وأثر الحياة الحزبية وسيطرة الحزب الواحد، وأثر الاحتجاجات والإضرابات، وأثر

حركات الإسلام السياسى، وأثر التغيير الثورى فى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو على تغيير المجتمع المصرى. المحور الثالث: تأثر الدستور بالتحولات الاجتماعية والسياسية فى المجتمع المصرى، من خلال مجموعة من الأسئلة الفرعية حول: ارتباط الدستور بالتحولات الاجتماعية والسياسية، حاجة الدستور إلى التغير بصفة دورية، أهم العوامل التى تدفع إلى تغيير الدستور، أفضل الطرق التى يتم من خلالها وضع الدستور، مدى تطبيق الدستور فى الواقع، أسباب تعرض الدستور إلى التغيير بصفة مستمرة، مدى ارتباط المواد المستحدثة فى الدستور بالتحولات الاجتماعية والسياسية، تعديل بعض مواد الدستور وارتباطه بالحاجة إلى تغيير الدستور، إمكانية تغيير الدستور بسبب الطريقة التى يتم بها وضع الدستور.

٢- عينة الدراسة

يعد اختيار عينة الدراسة من أهم خطوات البحث العلمى وأدقها، حيث يحدد الباحث الفئة التى يتم على أساسها اختبار فروض دراسته والوصول إلى نتائج عامة من خلال تحليل الاستجابات التى رصدتها عينة الدراسة، وفى سبيل ذلك عمد الباحث إلى اختيار عينة عمدية قوامها ١٥ مفردة، وذلك من أجل تطبيق دليل المقابلة الذى أوضحناه سلفًا.

٣- مجالات الدراسة

أ- **المجال الجغرافى:** اعتمد الباحث عند اختيار عينة البحث أن تكون متنوعة من اتجاهات وتيارات مختلفة، ونظرًا لأن الإنسان ابن بيئته، فقد نوع الباحث بين المجال الجغرافى لعينة البحث، وتم تطبيق دليل المقابلة فى عدة أماكن لضمان التنوع الايديولوجى وهذه الأماكن هى: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية " محافظة الجيزة "، كلية الآداب، وكلية الحقوق " جامعة الإسكندرية"، كلية الحقوق " جامعة المنصورة ".

ب- **المجال البشرى:** تم اختيار مجموعة من النخبة والخبراء فى ثلاثة تخصصات علمية ذات صلة متشابكة بقضية الدراسة، وهم علماء الاجتماع، والقانون، والسياسة، وقد تم تحديد خمس عشرة مفردة عن طريق العينة العمدية.

ج- **المجال الزمنى:** استغرق الباحث فى الدراسة الميدانية قرابة خمسة أشهر، بدءًا من بداية شهر أكتوبر ٢٠١٥، حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٦.

سادساً: نتائج الدراسة

تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلى:

١- كان التساؤل الأول يدور حول أثر التحولات الاجتماعية البارزة فى الفترة من ١٩٥٢ وحتى ٢٠١٤ على تغيير الدستور المصرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحولات الاجتماعية بلا شك لها تأثير قوى على تغيير الدستور المصرى مثلما لديها القدرة نفسها على التغيير فى المجتمع، فمن الملاحظ أن التحولات الناتجة عن الانفتاح الاقتصادى، والعولمة وثورة المعلومات، والخصخصة، والاحتجاجات والإضرابات قد أثرت على تغير المجتمع، وصاحب ذلك تغير فى بنية وحالة الدستور المصرى، فمن خلال ما أكدته الدراسة أن الدستور جزء من نظام المجتمع ولا يمكن الفصل بينهما، لذلك فإن ما يحدث للمجتمع من تغيرات من المفترض أن يؤثر فى تغير الدستور .

٢- كان التساؤل الثانى يدور حول أثر التحولات السياسية البارزة فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ٢٠١٤ على تغيير الدستور المصرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحولات السياسية جزء من النظام الاجتماعى للمجتمع فعندما يحدث تحول سياسى مثل: الثورات، والحركات الاجتماعية والسياسية، ونشاط للأحزاب، فإن ذلك يصاحبه تغير فى المجتمع، ومن ثم يحدث تغير فى الدستور، فالمجتمع المصرى اعتاد دائمًا على تغيير الدستور من خلال قيام الثورات، فقد تغير الدستور أربع مرات بفعل الثورات، كذلك لعبت الحياة

الحزبية دورًا بارزًا فى إسقاط الدساتير وخاصة فى العهد الملكى فكان ثمة صراع قائم دائمًا بين الأحزاب والملك من أجل الدستور وقواعد نظام الحكم، ومن ثم أصبح للتحولات السياسية دور بارز فى تغيير الدستور المصرى.

٣- كان محور التساؤل الثالث عن مدى تأثر الدستور بالتحولات الاجتماعية والسياسية فى المجتمع المصرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدستور يتأثر بما يتأثر به المجتمع من تحولات على الجانب السياسى والاجتماعى، وذلك لأن الدستور ينشأ من بيئة اجتماعية لينظم نظامًا اجتماعيًا، وبذلك فإن ما يطرأ على هذا النظام من تغيرات، يطرأ بالتالى على الدستور، والحالة الدستورية المصرية أثبتت أن التغيير الدستورى قد ارتبط فى معظم الحالات بقيام الثورات فى المجتمع المصرى، وعندما يتبدل حال النظام الاجتماعى من وضع إلى آخر كأن يكون المجتمع إقطاعيًا مثلا ويتحول إلى نظام اشتراكى، ومن ثم الدستور المصرى على مدار تاريخه كان رهين اللحظة الثورية التى يمر بها المجتمع حتى يحدث من نفسه ويطور من مواده ونصوصه.

٤- كان محور التساؤل الرابع عن الظروف والعوامل التى تقف خلف تغيير الدستور المصرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن من أبرز مجموعة التحولات الاجتماعية والسياسية التى رصدها الباحث على الجانب النظرى التى تقف مباشرة خلف تغيير الدستور هى الثورات، لأنها كما أكد فقهاء القانون الدستورى النهاية الثورية لإسقاط الدستور، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب غير المباشرة التى تؤدى إلى تغيير الدستور مثل: الانفتاح الاقتصادى، الخصخصة، العولمة وثورة المعلومات، الاحتجاجات والإضرابات، نشاط الأحزاب وتطور الحياة الحزبية، الحركات الاجتماعية، فكل هذه العوامل تدفع بصورة غير مباشرة إلى التغيير الدستورى، وذلك لأنها سببت حالة من الغضب عند المواطنين تجاه النظام الحاكم ما قد دفعهم إلى الثورة التى يكون أولى ثمارها إسقاط الدستور القائم، وثمة عامل آخر مهم جدًا توصلت إليه

الدراسة على مستواها الميدانى فى تغيير الدساتير وهو رغبة وتدخل القوة الحاكمة فى تغيير الدستور، رغبة منها فى اكتساب مزيد من الصلاحيات، أو التمتع بدرجة عالية من الشرعية الدستورية، للحفاظ على ما تم التوصل إليه من مكتسبات، وهذا الأمر ظهر جليًا للعامة والخاصة فى العهد الناصرى فكل الدساتير التى وضعت فى هذه الفترة كانت من قبل الحاكم، كذلك التعديلات التى تمت فى عهد الرئيس السادات كانت من خلاله على الرغم من عدم حاجة الدستور أو المجتمع إلى هذه التعديلات، كذلك ما تم فى عهد الرئيس مبارك فقد رغب فى تغيير الدستور للحفاظ على سلطته أمام المحافل الدولية.

٥- كان التساؤل الخامس يدور حول مدى المقاربة بين الدستور والواقع، وما مدى نفاذ مواده واقعيًا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدستور المصرى منذ أن تم وضعه فى العهد الملكى وهو دستور يوصف بأنه معلق، فلم يشعر المواطن يومًا بمدى تنفيذ مواد الدستور على أرض الواقع، فكل الأنظمة السابقة لم ترَ من الدستور إلا أبواب الحكم والسلطة، فى تغافل تمام منها إلى تنفيذ أبواب الحقوق والحريات وباب الدولة، على الرغم من أن هذه المواد هى أساس الاستقرار والتوافق داخل المجتمع، فلقد دأب النظام المصرى على تغيير الدستور دون أن يهتم يومًا بتطبيق هذا الدستور على أرض الواقع، إلا أن القيادة السياسية الحالية فطنت إلى ذلك وإلى أهمية ترجمة مواد الدستور إلى واقع، ففى أحد اللقاءات التى يلقاها السيد رئيس الجمهورية تحدث عن الصورة الإيجابية للدستور وأهميته فى المجتمع، وتساءل بشكل بالغ الأهمية عن الكيفية التى تتحول بها نصوص الدستور إلى واقع، ولعل هذا يخبرنا بمدى أهمية الدستور عند القوة الحاكمة الحالية ومدى التزامها تجاهه.